رؤية «التحالف الوطني» لجذور القضية الجنوبية

قدمت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي رؤيتها لجذور القضية الجنوبية وذلك أمام فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني

نص الرؤية

رؤية عن جذور القضية الجنوبية مقدمة من أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي إلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل (فريق القضية الجنوبية)

إن معالجة القضية الجنوبية بشكل علمي دقيق يتطلب الإلمام بكل تفاصيلها وأسبابها وأبعادها وتجلياتها حاضراً ومستقبلاً، ولن نستطيع أن نصل إلى حل لها دون القراءة المستفيضة لكافة المشاكل والمظالم الوطنية على صعيد اليمن بشكل عام نظراً لأن قضايا الوطن مترابطة ومتشابهة مع بعضها البعض، إذ لايمكن الحديث عن قضايا الجنوب بمعزل عن قضايا الشمال.

لذلك سنركز حديثنا في هذة الورقة على بحث جذور القضية الجنوبية من مختلف جوانبها وأبعادها وماشهدته من تحولات وتطورات وأحداث منذ قيام الثورة وحتى أمس في إطار علاقتها التأريخية والمصيرية لقضايا الوطن ككل لنصل إلى إستخلاصات عامة لما ينبغي أن نستفيد منه ونتعض من دروس وعبر المسار التأريخي لهذة القضية.

التعريف :

إن القضية الجنوبية هي قضية حقوق سياسية ومدنية أنتهكت وسلبت من أصحابها عبر التاريخ من قبل أطراف الصراع على السلطة، وبعد حرب 94م برزت هذه القضية كشعار للمطالبة بإسترداد الحقوق السياسية والمدنية التي سلبت في هذه الحرب، حيث تجلت نتائجها في إنهاء شراكة الحزب الإشتراكي اليمني في السلطة وتشريد وتسريح وإقصاء وفصل الآلآف من الجنوبيين مدنيين وعسكريين، ولذا من الطبيعي أن تبرز القضية الجنوبية وتحتل المرتبة الأولى في جدول أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل كونها قضية وطنية عادلة.

جذور وأبعاد القضية الجنوبية في مرحلة ماقبل الوحدة :

لقد شيد الشعب اليمني حضارة مزدهرة وأبدع ثقافة رائعة وساهم في إغناء التراث الحضاري والثقافي العربي والإسلامي والإنساني وسجل على صفحات التاريخ القديم والحديث سطوراً مشرقة من البطولات والفداء والتضحيات الكبيرة في سبيل نصرة الإسلام وتثبيت دعائمه وفي مقاومة الغزوات الأجنبية والظلم الإجتماعي وقد نمت لديه تقاليد نضالية أصيلة عكست إعتزازه الدائم بسيادته وإستقلاله ووحدتة ووحدة ترابة الوطني ورفضة المستمر لكل أشكال القهر والإستبداد والإستغلال الإجتماعي.

إن صفحات التاريخ زاخرة بآيات النضال البطولي للشعب اليمني ضد الغزوات والوجود الإستعماري الأجنبي (وضد إستغلال الحكام الطغاة الذين تسلطوا على مقدراته) في مختلف المراحل التاريخية حتى تمكن من إنتزاع إستقلال الشطر الشمالي من الوطن من الإحتلال العثماني عام 1918م.

وناضل ببسالة ضد الأئمة الذين أفسدوا حياته السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية بطغيانهم وجبروتهم الإستبدادي المتخلف.

وجاءت ثورة 26 سبتمبر - 1962م الوطنية التحريرية وبإنتصارها على الحكم الأمامي في الشطر الشمالي من اليمن وإقامة النظام الجمهوري فتحت آفاقاً رحبة أمام شعبنا ومعلنة أهدافها الستة التي أظهرت طابعها التحريري الوطني وهي التحرر من الإستبداد والإستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والإمتيازات بين الطبقات وبناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها ورفع مستوى معيشة الشعب إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً وثقافياً وإنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل يستمد أنظمته من روح الدين الإسلامي الحنيف والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة واحترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

لقد كان إسقاط النظام الأمامي الإقطاعي الكهنوتي نصراً كبيراً ومحصلة لنضالات شعبنا الطويلة ومثل ذلك إنعطافاً تقدمياً هاماً في مسار الثورة اليمنية ذلك لأنها لم تخلص الشعب من طغيان الإمامة وإقامة حكم جمهوري وطني فحسب، وإنما خلقت ظروفاً مساعدة لاندلاع ثورة -14 أكتوبر - 1963م في جنوب الوطن.

لقد بدأ شعبنا اليمني بقيادة قواه الوطنية والديمقراطية والتقدمية بعد القضاء على حكم الإمامة في شمال الوطن، بدأ بالتصدي والمواجهة لقوى الثورة المضادة المدعومة من قبل حلف الإمبريالية والرجعية العربية والصهيونية التي زجت بإمكانياتها لتفجير حرب إجرامية ضد الثورة بهدف إعاقة مسيرتها في إنجاز الأهداف والمهام الوطنية والديمقراطية.

ولاشك في أن تصاعد الهجمة الإمبريالية الرجعية على اليمن وثورته المظفرة واختلال ميزان القوى عربياً ودولياً لصالح الثورة المضادة وقيام الإستخبارات المصرية بدور سلبي وإنسحاب القوات المصرية من اليمن على إثر هزيمة يونيو1967م واستفحال التناقضات السياسية والفكرية والإجتماعية في صفوف قوى الثورة والجمهورية لاشك أن ذلك قد هيأ الفرصة لقوى الثورة المضادة لتشدد من هجماتها لأضعاف النظام الجمهوري وصلت ذروتها إلى حصار صنعاء في أواخر عام 1967م وأوائل عام 1968م بهدف إسقاط الجمهورية الفتية وبفضل نضال جماهير شعبنا وقواه الوطنية والديمقراطية والشخصيات الإجتماعية في الجنوب والشمال قد حال دون نجاح المخطط التآمري وفك الحصار على صنعاء.

وقد رافق النضال الوطني لشعبنا من أجل الدفاع عن النظام الوطني الجمهوري وفك الحصار عن صنعاء مع النضال من أجل تحرير الشطر الجنوبي من الوطن من سيادة الإستعمار البريطاني الذي تم طرده وتحقيق الإستقلال الوطني في 30 نوفمبر 1967م وهو دليل على الترابط العضوي بين الثورتين اليمنيتين في الشطرين وبرهاناً على وحدة الإنسان والتراب اليمني ووحدة المصالح الوطنية والإجتماعية للشعب اليمني بآسرة وإلتحام نضاله الأصيل من أجل التحرر والتقدم الإجتماعي.

إن الضعف الذاتي والمتأصل في الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية وحالة الإسترخاء التي عاشتها بعد صد وإفشال حصار صنعاء وتحقيق الإستقلال في الشطر الجنوبي قد أعطى الفرصة لقوى الثورة المضادة في أن تمزق صفوف المعسكر الجمهوري وأن يؤدي هذا التمزق إلى إنفراد جزء من الجمهوريين بالسلطة في 5 نوفمبر 1967م وتحالفهم فيما بعد مع الملكيين وإشراكهم في السلطة وخروج الجزء الآخر عن الجمهوريين إلى المعارضة السياسية وهذا كان أحد النتائج السلبية المؤثرة إلى إتفاقية الطائف عام 1970م المعقودة مع المملكة العربية السعودية لتشكل بداية التنفيذ الفعلي لسياسة التفريط بالسيادة والاستقلال للوطنيين.

وفي جنوب الوطن دخلت قوى الثورة في صراع مع نفسها أفضى إلى الإنفراد بالسلطة من قبل الجبهة القومية بزعامة الرئيس قحطان الشعبي وإقصاء وتسريح قيادات وأعضاء جبهة التحرير والعديد من الضباط في الجيش.

لقد شكل عام 67م نكسة مؤقتة للثورة اليمنية وحالت عوامل محلية ودولية دون تحقيق أهدافها، كما شكل نقطة البداية لنشأت القضية الجنوبية من نوع آخر كقضية شطرية، ففي 22 من يونيو 69م تمت الإطاحة بالرئيس قحطان الشعبي وإقصاء وتشريد رفاقة من قبل يسار الجبهة القومية بقيادة عبدالفتاح إسماعيل وسالم ربيع علي وعلي ناصر محمد وآخرون وتم الإعلان عن قيام دولة شطرية في الجنوب ذات توجه إشتراكي وهو ما أدخل الشطر الجنوبي من الوطن في مرحلة جديدة ومعقدة من الصراع السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، تجلى هذا الصراع بين التنظيم السياسي (الجبهة القومية) وفيما بعد التنظيم السياسي الموحد والحزب الإشتراكي اليمني من جهة، وبين القوى التقليدية الإقطاعية والبرجوازية والمشيخية من جهة أخرى نتيجة لقيام الدولة بتطبيق السياسة الإشتراكية في واقع اليمن الديمقراطية وفي كافة المجالات، حيث تم إلغاء القوانين والتشريعات السائدة وإصدار قوانين وتشريعات إشتراكية جديدة قضت بتأميم ومصادرة الملكيات الخاصة في كافة القطاعات الرأسمالية والتجارية والزراعية والإسكانية، وغير ذلك.

وفي ضوء هذا التحول الإشتراكي نشأت ثقافة جديدة وفئات إجتماعية جديدة هي فئة العمال والفلاحين التعاونيين والصيادين ونشأت نماذج إقتصادية جديدة هي القطاع العام والتعاوني.

كما تم تطبيق نظام الحزب الواحد في الحكم تحت شعار لا صوت يعلو فوق صوت الحزب، ولأسباب مختلفة نشأت عملية الصراعات الداخلية للحزب الإشتراكي منذو نشأته الأولى ممثلة بالتنظيم السياسي الجبهة القومية، وذلك إمتداداً للصراع الإجتماعي في المجتمع، وقد تجسد الصراع داخل الحزب بين الأطراف المختلفة في بعض المراحل بأشكال مسلحة ودموية بدءً بأحداث الرئيس سالم ربيع علي، مروراً بنفي عبدالفتاح إسماعيل خارج الوطن وتصفية وإقصاء زملائه وإنتهاءً بأحداث 13 يناير 1986م، وتلك الأحداث المأساوية خلفت وراءها الآف القتلى والجرحى والمشردين والمعاقين ونزح الآلآف بسببها إلى الشمال ودول الجوار، وبالمقابل تم إلحاق شمال الوطن بالتبعية لدول الجوار والغرب الذي شهد هو الأخر صراعات سياسية مسلحة أهمها الصراع بين الجبهة الوطنية الديمقراطية وبين السلطة والجبهة الإسلامية من جهة وبين مراكز القوى القبلية والعسكرية في السلطة من جهة أخرى تجسدت في إغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي في 11 أكتوبر 77م، وتسببت تلك الصراعات أيضاً بدمار وخراب وقتل وتشريد وإعتقالات وتعذيب مازالت أثارها حتى أمس، ومازال الآلآف من الأسر مشردين في المحافظات الجنوبية والخارج بسببها حتى أمس، وكل هذه الصراعات وإمتداداتها لاحقاً كانت على السلطة في ظل غياب ثقافة الديمقراطية والحوار والتبادل السلمي للسلطة، كما شهد الشمال حادثت إغتيال الرئيس الغشمي من قبل بعض الأطراف في الجنوب.

وشهد اليمن خلال مرحلة التشطير حربين هما حرب 1972م، وحرب 1979م، وقد تم تفجير هذة الحربين تحت شعارات مختلفة فحرب 72م قد تمت تحت شعار تصفية الشيوعية وإلحاق الجنوب بالشمال وإقامة الدولة الإسلامية، وحرب 79م تمت تحت شعار إعادة تحقيق الوحدة اليمنية على طريق الوحدة العربية الشاملة، وقد فشلت أساليب إستخدام القوة العسكرية في تحقيق الوحدة اليمنية، وأنتصرت الوسائل الحوارية السلمية في إعادة توحيد الوطن في 22 مايو1990م.

جذور وأبعاد القضية الجنوبية في مرحلة مابعد الوحدة :

بالرغم من الصراعات بين الشطرين في مرحلة التشطير إلا أن نضال القوى الوطنية الشريفة في الشمال والجنوب من أجل الوحدة اليمنية لم يتوقف حتى تهيأت ظروف وساعدت عوامل داخلية وخارجية في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة وأسهمت في هذا الإنجاز الوطني التأريخي الكبير كل القوى الوطنية ومنها الجبهة الوطنية التي إستبعدت من التسويات والشراكة في سلطة دولة الوحدة من قبل حليفها آنذاك الحزب الإشتراكي اليمني، حيث صدرت بعد الوحدة قوانين وتشريعات جديدة وحدوية وتم إلغاء العمل بالقوانين والتشريعات الشطرية، كما تم بيع وتخصيص مؤسسات القطاع العام والتعاوني وإعادة الأراضي الزراعية للمالكين والمساكن المؤممة لأصحابها وطرد المزارعين التعاونيين وتم إلغاء الدعم التي كانت تقدمه الدولة في عهد التشطير للمواطنيين كدعم وسائل الحياة والمعيشة مثل التعليم والصحة والمواصلات والمواد الغذائية، . وغيرها، وحدثت فوضى عارمة في صرف أراضي الدولة دون أن يستفيد الفقراء منها وهو الأمر الذي أدى إلى تضرر الآلآف من الفقراء من أبناء الجنوب والذي تولد لديهم مفهوم أن الوحدة سبباً في معاناتهم، وبرغم التحولات الكبيرة التي حدثت في الجنوب بعد الوحدة في مختلف المجالات إلا أن تفشي الفساد بكافة مظاهرة قد أفسد الحياة العامة للسكان وزاد من معاناتهم.

لقد مثلت الوحدة ولادة مشروع وطني جديد وتحول عظيم لطي كل صفحات الصراع القديم على صعيد كل شطر أو بين الشطرين سابقاً لكن جاءت التطورات والأحداث على خلاف ذلك باستمرار الصراع ولجوء الأطراف السياسية إلى العنف والإغتيالات والتآمرعلى بعضها البعض فنشبت الأزمة بين الأطراف وتم ترحيلها بإجراء انتخابات برلمانية عام 1993م، كانت من نتائجها وصول التجمع اليمني للإصلاح إلى المرتبة الثانية والذي شارك في الإئتلاف الحكومي إلى جانب المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي ونتج عن ذلك إصطفافات أسهمت في زعزعة الثقة بين الأطراف السياسية وخاصة بين شريكي الوحدة (المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني) وتفجرت حرب 94م، كنتاج لتصفية حسابات وصراعات سابقة وغذتها عوامل إقليمية ودولية ولهذا فشلت محاولة فرض الإنفصال بالقوة كما فشلت في مراحل سابقة فرض الوحدة بالقوة العسكرية، وبرهنت معطيات الواقع أن الحوار هو الطريقة المثلى لمعالجة أي خلاف وحل أي صراع وتتحمل الأحزاب في الحكم حينها المسئولية عن هذه الحرب (المؤتمر الشعبي العام - التجمع اليمني للإصلاح - الحزب الإشتراكي اليمني) وقد الحقت أضرار بكثير من الجنوبيين وحتى الشماليين المقيمين في الجنوب وخاصة من أعضاء الجبهة الوطنية وغدى من الضرورة أن تقدم تلك الأحزاب الثلاثة إعتذارها للشعب اليمني، كما يجب أن تعتذر أيضاً كافة الأحزاب السياسية التي كانت قائمة في ذلك الوقت لأنها أسهمت وشاركت بهذا الشكل أو ذاك في هذة الحرب التي كان لها أثر نفسي مؤلم وفرضتها معطيات صراعية على السلطة كأمر واقع وأستغلت نتائجها من قبل بعض القوى التي كان لها موقف معارض تجاة الوحدة، وفي هذه الحرب استحضرت دورات الصراع السابقة وأستخدمت فيها الأطراف السياسية القوات المسلحة في تصفية حساباتها نتيجة فشل شريكي الوحدة في توحيد الجيش وكان من نتائج الحرب قيام بعض المتنفذين وتجار الحرب بنهب الممتلكات العامة والخاصة وبالذات في عدن والإستيلاء على ماتبقى من أراضي الدولة والمؤسسات العامة ومقرات الأحزاب وعلى سبيل المثال مقر الجبهة الوطنية الديمقراطية بدار سعد تم إقتحامة وإحتلالة من قبل التجمع اليمني للإصلاح وحتى الأن لم يعاد للجبهة.

وتم فصل وإقصاء وتشريد الآلاف من الجنوبيين مدنيين وعسكريين، وقطع رواتبهم منهم المئات من أعضاء الجبهة الوطنية المقيمين في عدن والضالع لحج.

كما شكل فقدان المواطن في الجنوب بعض من الامتيازات التي كان يتمتع بها قبل الوحدة نكسة في حياته العامة والمعيشية، إضافة إلى بروز سلبيات كثيرة جديدة مثل التفريط بالقطاع العام والتعاوني وكذا زيادة نسب البطالة وإرتفاع أسعار المواد بصورة مستمرة وضعف الخدمات إلى أدنى حد لها مثل الكهرباء والمياة والمواصلات والصحة والتعليم إلى جانب إنتشار الفساد بكل أنواعة وتغير النمط الاجتماعي كتسويق القات يومياً للمدن وانتشار السلاح والمتاجرة به وارتفاع غلاء المهور، وكذا الرشوة والمحسوبية والوساطة والبناء العشوائي وتزايد الهجرة الداخلية للمدن وفي مقدمتها مدينة عدن، وغيرها من السلبيات التي دللت على ضعف الدولة والنظام وحملت المواطن أعباء ثقيلة فوق طاقته إلى درجة أن تولد لديه فهم بأن سبب معاناته هو الوحدة التي كانت أمله الوحيد في تحقيق طموحاته وتحسين وضعه وقدر أستغلت المعاناة من قبل القوى المعادية للوحدة شمالاً وجنوباً ودول مجاورة لإضعاف قوة الإيمان بالوحدة لدى الفئات الفقيرة في المجتمع.

إن المآسي والمعاناة الناجمة عن إجراءات مابعد الوحدة، بالإضافة إلى نتائج وآثار وإفرازات حرب 94م قد ولدت إحتقانات في الشارع الجنوبي نتج عنها تشكل فصائل سياسية جديدة بأسم الحراك الجنوبي بدأت بطرح مطالب حقوقية ثم تطورت إلى سياسية، نتمنى أن يتحول الحراك الجنوبي إلى حركة وطنية لليمن ككل.

ومما ضاعف التعقيدات في المشهد السياسي الوطني بعد حرب 94م هو ممارسة الإقصاء لكوادر جنوبية أعضاء في الحزب الاشتراكي وغيره وإستبدالها بكوادر جنوبية تنتمي للمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح.

وعلى ضوء ما سبق فإننا نقدم بعض العلامات والاستنتاجات الهامة التي طبعت بها القضية الجنوبية على النحو الأتي :

- يتلخص مضمون وجوهر القضية الجنوبية في مجموع الانتهاكات والمظالم التي مورست في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة وبعدها من قبل أطراف الصراع والمتنفذين في الحكومات المتعاقبة.

- إن نشاط القوى الجهادية التي عادت من أفغانستان بعد الوحدة واستهدافها كوادر في الحزب الإشتراكي وكذلك صدور فتاوى تكفيرية ضد أبناء الجنوب أسهمت في تأزيم العلاقة بين شريكي الوحدة.

- بيع وتخصيص مؤسسات القطاع العام والتعاوني والإستيلاء على الأراضي والعقارات التابعة للدولة بطرق غير شرعية من قبل متنفذين وأخرون باسم الاستثمار بعد حرب 94م أعطى ردود أفعال سلبية لدى المواطن في الجنوب والشمال تجاة النظام والدولة، وكذا أعطى مؤشراً واضحاً عن استمرار طغيان الفساد والفوضى.

- تمكنت القوى المتضررة والمتخوفة من الوحدة أن توسع من تأثيرها ونفوذها في السلطة بعد حرب 94م على حساب إنهاء شراكة الحزب الاشتراكي اليمني في السلطة وإقصاء وفصل المئات من كوادره وأعضائه.

- إن عدم تحقيق مصالحة وطنية جنوبية - جنوبية، وشمالية - جنوبية بعد الوحدة مباشرة أسهم في استمرار تفاقم الصراعات على السلطة والنزعة إلى الثأر والانتقام والانفراد باتخاذ القرار بين الأطراف السياسية المختلفة وشكل ذلك أحد عوامل تفجير حرب 94م.

- شكلت نتائج الحرب نكسة لوحدة النسيج الإجتماعي بعد تسريح الآلاف من الجنوبيين عسكريين ومدنيين من وظائفهم وأعمالهم وفشل الدولة في مساعيها لمعالجة آثار حرب 94م.

وأخيراً لاشك أن القضية الجنوبية متشعبة بأسبابها وتفاصيلها وماتم تقديمه هو عرض مختصر لما استحضر لدينا عنها وكلنا ثقة أن كل الرؤى سوف تتكامل في تكوين رؤية موضوعية ووطنية شاملة عن القضية وجذورها، وأن فريق القضية الجنوبية لقادر على استخلاص الدروس والعبر ووضع المعالجات العادلة في ضوء مرجعيات الحوار المتمثلة بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن الدولي رقم 2014، 2051.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاتة.

استمع إلى طبيعة سير عمل فريق القضية الجنوبية

بنعمر: بدون حل القضية الجنوبية لايمكن تحقيق الأمن والسلم الذي يدعو إليه مجلس الأمن

صنعاء - سبأ

عقد فريق القضية الجنوبية اجتماعاً له أمس الأول برئاسة النائب الأول لرئيس الفريق بلقيس اللهبي، وحضر جانباً من الاجتماع المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن، جمال بنعمر، وأمين عام الحوار الوطني الشامل، الدكتور أحمد عوض بن مبارك.

وفي كلمة له أمام فريق القضية الجنوبية أوضح بنعمر أنه عندما اتفقت الأطراف على التسوية السياسية في إطار الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، كان الجميع على قناعة بأن هناك قضايا ذات بعد وطني يجب معالجتها وأن عدم معالجتها لن يؤدي إلى أي أمن واستقرار لليمن..وقال: من هذا المنطلق تم الاتفاق على إدراج القضية الجنوبية كقضية محورية أساسية لمؤتمر الحوار الوطني.

ولفت بنعمر إلى توفر إجماع بين جميع الأطراف على ضرورة معالجة هذه القضية، والاعتراف بأن هناك قضية يجب أن تعالج معالجة جدية ولهذا تأتي أهمية هذا الفريق".

وأضاف " الجميع يتفق على أن القضية لا يمكن أن تحل إلا عن طريق الحوار البناء والمسؤول، وأن هذا الحل يجب أن يكون عادلا وتوافقيا، وبشكل مواز لهذا الحوار يجب أن يكون هناك عمل جدي من أجل تنفيذ برنامج متكامل عاجل كما قلت في مجلس الأمن من عدة إجراءات هدفها إعادة بناء الثقة".

واعتبر المبعوث الأممي أن هذا الحوار لن يكون مفيداً إلا إذا شاركت فيه جميع الأطراف بما فيها الأطراف التي للأسف غير موجودة في القاعة اليوم ونتمنى أن تلتحق بمؤتمر الحوار الوطني.

وقال " من مصلحة الحكومة ومصلحة اليمنيين والشعب في الجنوب أن يبدأ العمل في أقرب وقت من أجل حل هذه القضايا التي أثرت بشكل كبير على الوضع، لأنه كلما تأخر العمل في هذا الاتجاه وكذا تغيير الأوضاع المعيشية وحل القضايا الحقوقية تفاقمت مشاعر التخوف وكذا التخوف من مصداقية هذا الحوار" .

وتابع بنعمر" لأول مرة في تاريخ القضية الجنوبية نرى وثائق مكتوبة تعبر عن آراء الفعاليات السياسية المختلفة، مما يدل على أن هناك تفكيراً جدياً لجميع الفعاليات والأحزاب السياسية، وأن هناك نقاشاً واسعاً داخل هذه الأحزاب حول طريقة معالجة القضية الجنوبية.

وأكد بنعمر "أن الأمم المتحدة تعتبر أنه بدون حل القضية الجنوبية، لا يمكن تحقيق الأمن والسلم الدولي الذي يدعو إليه مجلس الأمن والذي جعل مجلس الأمن يدرج حالة اليمن على جدول أعماله..وشدد في هذا السياق على أن الحل، لن يأتي من الخارج، ولن يأتي إلا من الأطراف المعنية، ومن خلال مشاركة الجميع في هذا الحوار ومن خلال الاقتراحات البناءة والمسؤولة، التي ستفضي إلى مخرجات يمكن أن تساعد على تخطي هذه المرحلة الأولى، وهي اجتماع الأطراف لأول مرة على نفس الطاولة والتعرف على الرؤى المطروحة من هذه الأطراف، والدخول في مرحلة أكثر حساسية هي مرحلة البحث عن المخرجات والحلول.

من جهتها استعرضت النائب الأول لرئيس الفريق بلقيس اللهبي ما أنجزه فريق عمل القضية الجنوبية خلال الفترة الماضية في ما يتعلق بخطط العمل وكذا إجراءات بناء الثقة والصعوبات التي تواجه سير عمل الفريق في بعض الجوانب، وما يحتاجه الفريق من دعم فني ولوجستي لإنجاز مهامه على أكمل وجه.

وأشادت بالجهود التي يبذلها جميع الأعضاء، وبروح الفريق الواحد وبالانتظام في جلسات العمل في سبيل الوصول إلى رؤى مشتركة حول المواضيع المدرجة في جدول أعمال الفريق.

كما استمع جمال بنعمر إلى إيضاحات من عدد من أعضاء فريق عمل القضية الجنوبية حول سير عمل الفريق والصعوبات التي تعترض سير العمل، وجوانب الدعم التي يتطلبها الفريق خلال هذه المرحلة.

وكان فريق عمل القضية الجنوبية قد استمع إلى ثلاث رؤى مقدمة من عضو الفريق عن مكون شباب الثورة المستقلين، نادية الأخرم، تضمنت مقدمة، وجذور القضية الجنوبية وأسباب بروز القضية الجنوبية، ومن النائب الأول لرئيس الفريق بلقيس اللهبي عن مكون النساء المستقلات، شملت مقدمة والمنهجية المتبعة في الرؤية وتوطئة تاريخية، واليمن الجمهوري والجمهورية اليمنية 1990-2013م، وبدء الأزمة ومرحلة ما بعد 94م وصولا إلى الاستخلاصات، ومن عضو الفريق عن الشباب المستقل، ناصر أحمد شريف، تضمنت إطاراً معرفياً للقضية الجنوبية وتعريفها وجذور القضية، والتداعيات وردود الأفعال، والطابع العام للقضية الجنوبية.

فريق القضية الجنوبية يستكمل الاستماع لرؤى المكونات حول جذور القضية

سبأ

استكمل فريق عمل القضية الجنوبية في اجتماعه أمس برئاسة النائب الثاني لرئيس الفريق محمد علي أبو لحوم الاستماع إلى رؤى المكونات حول جذور القضية الجنوبية.

وفي اجتماع أمس قدمت آخر الرؤى حول جذور القضية الجنوبية، من كل من عضو الفريق عن النساء المستقلات، أماني أحمد المأخذي، تضمنت مقدمة عن القضية وبدايتها ومراحلها ومسار القضية بعد الوحدة اليمنية وصولا إلى الخلاصة والاستنتاجات.

وتناولت الرؤى التي قدمت خلال الاجتماعات السابقة جذور القضية الجنوبية بأبعادها الستة التي تشمل البعد السياسي، والبعد الاقتصادي والبعد التاريخي والبعد الثقافي والاجتماعي، والبعد الحقوقي والبعد الجغرافي.

وأجل فريق عمل القضية الجنوبية مناقشة آلية عرض المكونات لرؤاها حول محتوى القضية الجنوبية إلى الاجتماع القادم .

العدالة الانتقالية تطلع على تقارير عن النازحين والمخفيين قسراً

«، قدم رئيس الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين عضو مؤتمر الحوار أحمد الكحلاني أمس رؤية الوحدة التنفيذية للنازحين حول النزوحين الأول والثاني في صعدة و أبين والمشاكل التي يواجهها النازحون الذين لم يعودوا إلى منازلهم بعد توقف الحروب.

جاء ذلك في اجتماع مجموعة النازحين في فريق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وقضايا ذات بعد وطني، والذي يأتي وفقا لطلب مجموعة النازحين المنبثقة عن الفريق للتعرف على دور الوحدة التنفيذية للنازحين التابعة لرئاسة الوزراء.

وقال الكحلاني: إن هناك حلولا يجب أن تتبناها الدولة من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل أبرزها أن يتضمن الدستور الجديد صيغة تمنع وتجرم الحروب ونشر ثقافة الكراهية والتحريض وتجسد مبدأ القبول بالآخر وضمان حرية التنوع والتعدد الثقافي والاجتماعي والمذهبي ونزع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة القوى والفئات الاجتماعية والسياسية وغيرها.

على صعيد آخر التقت مجموعتا المخفيين قسريا وانتهاكات حقوق الإنسان بممثل منظمة هود عبدالرحمن برمان.

واستعرض برمان أهم الانتهاكات بخصوص المخفيين قسرياً خلال عام 2011م خلال فترة الثورة الشبابية.

وأوضح أن البلاغات التي استقبلتها منظمة هود منذ تشكيل حكومة الوفاق الوطني كان عددهم 196 مخفيا قسريا ولا يزال عدد 22 مخفيا قسريا مصيرهم مجهولا إلى اليوم.

خبيران يدعوان لنظامي حكم وانتخابات يتناسبان مع أوضاع اليمن

استمع فريق بناء الدولة أمس لمحاضرة قدمها الخبير الألماني رينو هيربر المستشار في الشؤون الأوروبية حول أسس الدولة ونظام الفيدرالية.

وتطرق الخبير إلى كيفية الاستفادة من أي نظام سواءً كان مركزيا أو فيدراليا مستعرضا تجارب عدد من الدول الأوروبية.

وعن إمكانية تطبيق هذا النظام في اليمن تحدث عن جملة من العوائق التي قد تقف حجر عثرة دون تحقيقيه أهمها نظام الحكم المركزي القائم مشيرا إلى أنه يمكن اتباع نظام المركزية لكن على أن لا تهمل الأقاليم .

ثم ألقى الخبير الكندي جورج انديرسون محاضرة حول أشكال النظم الانتخابية وقال لابد من نظام انتخابي يناسب الوضع في اليمن ويحقق الهدف من الانتخابات ويختار المواطن من يمثله سواءً على المستوى المحلي في المحافظة التي يتواجد فيها أو لرئاسة الجمهورية .

في سياق متصل قدم عدد من الأعضاء أوراق عمل حول النظام الانتخابي بدأ يحيى الشعيبي في موضوع النظام الانتخابي ثم أحمد شرف الدين وعبد العزيز جباري وبلقيس العبدلي وسلطان الرداعي وخالد عبدالواحد وعبد الوهاب الحميقاني وثريا دماج.

أخي القارئ..
أختي القارئة:
ليس الجوع وحده المسؤول عن سوء التغذية لدى الأطفال، فالممارسات الخاطئة للرضاعة «بالرضّاعة» والإسهال المزمن وغياب النظافة وسوء اختيار الأطعمة المتناولة غير المتنوعة، سلسلة متصلة من الأسباب المؤدية إلى مظاهر سوء التغذية كنقص الوزن، فقر الدم والكساح.
المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني